جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

السنة الجامعية: 2026/2025
المستوى: الثالثة ليسانس
التخصص: إدارة مالية
المدة: ساعة ونصف

يوم : 2026/01/10

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس قانون الأعمال

	السؤال الأول	العلامة
1	- ليست كل مؤسسة هي شركة تجارية لأن المؤسسة تحمل في مفهومها كل من الشخص الطبيعي والمعنوي معا والشركة التجارية هي شخص معنوي. - كل تاجر هو مؤسسة لأن التاجر يمكن أن يكون خصا طبيعيا أو معنويا يمارس نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الاستيراد أو الخدمات. - ليس كل تاجر هو شركة تجاريّة لأنّ التّاجر يمكن أن يكون شخصا طبيعيّا أو معنويّا. - كل شركة تجاريّة هي تاجر لأنّها تكتسب صفة التّاجر بقيدها في السّجلّ التّجاري فهي تمثّل التّاجر في مفهومه كشخص معنويّ.	4
المجموع		4

	السؤال الثاني	النقاط
1	1- تستمرّ شركة المساهمة لأنّ المشرّع الجزائريّ اعتبر من خلال نصّ المادّة 733 من القانون التّجاري قد اعتبر أنّه بالنّسبة لشركة المساهمة يبطل الشّرط ويبقى العقد صحيحا. 2- تنقضي الشّركة ذات المسؤوليّة المحدودة انقضاء قانونيّا لارتفاع عدد الشّركاء فيها عن الحدّ الأقصى وهو 50 شريك لمدّة تجاوزت سنة مع عدم تحويلها إلى شركة مساهمة أو تصحيح هذا الخلل. 3- تنقضي شركة التّضامن انقضاء قانونيّا لعدم سماح قانونها الأساسيّ باستمرارها في حالة منع أحد الشّركاء من ممارسة التّجارة، ومنعه إيّاها من التّحوّل إلى أي شكل آخر من أشكال الشّركات.	4
المجموع		4

	السؤال الثالث	النقاط
1	- التّصرّف بين خالد وبنك التّنميّة: بالنّسبة لخالد: عمل تجاريّ بحسب الموضوع قرض بحريّ بالمغامرة لاقتران تسديده بوصول البضاعة والسّفينة على نحو سليمة إلى الوجهة المطلوبة. بالنّسبة لبنك التّنميّة: عمل تجاريّ بحسب الموضوع من العمليّات المصرفيّة لأنّ تقديم البنك للقروض من العمليّات المصرفيّة.	2

	- التّصرّف بين خالد وعبد الرّحمان: بالنّسبة لكليهما هو عمل مدنيّ، لأنّ موضوعه غير تجاري ولم يتّخذ أيّ من الأشكال المنصوص عليها في المادّة 3 من القانون التّجاري، كما لم يقم به تاجر وتعلّق بشؤون تجارته. - التّصرّف بين خالد وشركة السّعادة: بالنّسبة لكليهما هو عمل تجاريّ بحسب الشّكل عقد من العقود المتعلّقة بالتّجارة البحريّة لأنّه اتّخذ شكل العقد وتعلّق بالتّجارة البحريّة.	
2	نعم، يجوز لخالد استعمال دفاتره في نزاعه مع بنك التّنميّة وذلك لتوفّر الشّروط التّاليّة: - كلى الطّرفين يحمل صفة التّاجر. - موضوع النّزاع هو عمل تجاريّ بالنّسبة لطرفيّ النّزاع. - أن تكون دفاتر خالد منتظمة.	2
3	نعم، يجوز للقاضي شهر إفلاس خالد لتوفّر الشّروط القانونيّة لذلك وهي: - اكتساب خالد لصفة التّاجر. - أنّ الدّين محلّ النّزاع دين تجاريّ ناتج عن عمل تجاريّ. - أنّ الدّين خال من النّزاع.	2
4	أقصى تاريخ يمكن للقاضي الرّجوع إليه عند تحديده لتاريخ التّوقّف عن الدّفع هو 2019/08/14، أي الرّجوع بمدّة أقصاها 18 شهرا من تاريخ صدور حكم شهر الإفلاس.	2
5	- نعم يجوز لعبد الرّحمان أن يطالب بقيمة دينه رغم عدم حلول أجل سداده، لأنّه من آثار حكم شهر الإفلاس سقوط آجال الدّيون. - لا تدخل السّيّارة ضمن أموال التّفلسة لأنها مرهونة لعبد الرّحمان وتحت حيّازته. - لا يدخل عبد الرّحمان مع جماعة الدّائنين إلّا على سبيل المراجعة فقط، لأنّه دائن صاحب امتيّاز خاصّ. - نعم، يتغيّر الأمر لو أنّ قيمة السّيارة عند بيعها هو 8 ملايين د ج فيدخل عبد الرّحمان مع جماعة الدّائنين كدائن عادي بقيمة 2 مليون المتبقيّة من دينه.	2
6	- المجموع الكلّي لأموال التّفلسة هو: 640 مليون د ج (مليون د ج 630+10 مليون د ج المتبقية من بيع السيارة المرهونة ل عبد الرحمان) - المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز: تستوفي كامل قيمة الدّين (40 مليون د ج) بالأولويّة لأنها دائن ممتاز امتيّاز عام. الدّائنون العاديّون هم كلّ من: - علي: بمبلغ 20 مليون المتبقيّة من دينه (120 مليون د ج – 100 مليون د ج = 20 مليون د ج) - بنك التّنمية: بمبلغ 1 مليار د ج - إسماعيل بمبلغ 180 مليون د ج مجموع الدّيون العاديّة هو: 1 مليار و200 مليون د ج (1200 مليون د ج) مجموع الدّيون أكبر من أموال التّفلسة المتبقي بعد سداد 40 مليون د ج قيمة دين المؤسسة العموميّة للكهرباء والغاز (600 مليون د ج)، وبالتّالي يتقاسم الدّائنون العاديّون المبلغ المتبقّي قسمة غرماء فيحصل كلّ منهم على ما يلي: - علي بنسبة 1,67 % يحصل على مبلغ 10 مليون د ج - بنك التنمية: بنسبة 83,33 % يحصل على مبلغ 500 مليون د ج إسماعيل: بنسبة 15 % يحصل على مبلغ 90 مليون د ج	
المجموع		12